الأمم المتحدة

DP/2017/33

Distr.: General
18 August 2017
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٧

٥ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، نيويورك

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

التقييم

رد الإدارة على تقييم الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

السياق والمعلومات الأساسية والنتائج

١ - وفقا لخطة التقييم المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، التي أيدها المجلس التنفيذي في المقرر ٢٠١٤/٤، فإن مكتب التقييم المستقل أجرى تقييما للخطة الاستراتيجية، والبرنامج العالمي، والبرامج الإقليمية في عام ٢٠١٧ بغرض استعراض النتائج الإنمائية للبرنامج وتوجيه الخطة الاستراتيجية المقبلة. وقد سبقت التقييم عملية تقييم للفعالية المؤسسية بقيادة مشتركة بين مكتب التقييم المستقل ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، قدِّمت النتائج والتوصيات الصادرة عنها إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٧ مع رد الإدارة عليها.

٢ - واسترشد التقييم بالمعايير الخمسة التي تقابل المعايير التي يستخدمها البرنامج الإنمائي لقياس مدى النجاح في تحقيق ما يلي: (أ) تحديد القضايا بما يتمشى مع ولايته ومع التحديد الاستراتيجي لموقع المنظمة؛ (ب) المساهمة في السياسات الوطنية ودون الوطنية، وفي تحقيق القدرات والموارد المؤسسية؛ (ج) إنشاء وتعهد السياسات والحوارات المشتركة بين المؤسسات؛ (د) حشد الأطراف الفاعلة ذات الصلة لتناول المسائل المتصلة بالتنمية والأزمات؛ (هـ) إتاحة الفرص لإقامة الشراكات من أجل التعجيل بإحراز تقدم في المجال الإنمائي. وهناك ١٠ أسئلة استعين بها لقياس مدى نجاح البرنامج الإنمائي في دفع عجلة التغيير في المجالات ذات الأولوية في الخطة الاستراتيجية، بما في ذلك في أوضاع الأزمات وما بعد انتهاء الأزمات؛ وما هي المساهمات المحددة التي قدمها لتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية على الصعيد الوطني، ولوضع المعايير وتيسير اعتماد وتنفيذ القواعد والممارسات في جميع أنواع السياقات؛ وما هي التدابير المؤسسية التي أثبتت فعاليتها في تعزيز أداء البرنامج الإنمائي؛ وما هو الدور

300817 290817 17-14395 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الذي قام به البرنامج الإنمائي في التأثير على الحوارات على الصعيدين العالمي والإقليمي، وفي التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة من خلال وظيفة المنسق المقيم، وفي إنشاء شراكات على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري.

٣ - وتنوه إدارة البرنامج الإنمائي بالنهج الشامل الذي اتبعه مكتب التقييم المستقل إزاء جمع البيانات والأدلة عبر ما يربو على ٣٠ من دراسات الحالة القطرية والاستعراضات المكتبية الإضافية، وما يربو على ١ ٠٠٠ من المقابلات مع موظفي البرنامج الإنمائي والشركاء المنفذين والجهات الفاعلة المعنية الأخرى. ويدمج التقرير أيضا نتائج وتوصيات التقييمات المواضيعية التي أجريت في إطار الخطة الاستراتيجية الحالية التي يتناولها البرنامج الإنمائي حاليا من خلال ردود الإدارة التي وافق عليها المجلس التنفيذي.

٤ - وترحب إدارة البرنامج الإنمائي بالتقييم وتتفق عموما مع ما توصل إليه من نتائج واستنتاجات وتوصيات سوف تؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وفي المشاريع والبرامج ذات الصلة وكذلك في الجهود المبذولة لتعزيز الفعالية المؤسسية والأداء. وسوف تتاح بصورة منتظمة تحديثات لحالة تنفيذ رد الإدارة حيث سيجرى الإعلان عنها في مركز الموارد التقييمية وفقا لسياسة التقييم.

٥ - وقد أبرزت مبادئ التعامل الرئيسية التي استرشدت بها الإدارة في وضع وتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ التزام البرنامج الإنمائي باتباع سبل جديدة للبرمجة على جميع المستويات، بما في ذلك عن طريق تمكين الفقراء، وتمكين المهمشين من التعبير ومنحهم الفرص من خلال الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرهما من الجهات الفاعلة غير الحكومية، وتعميم المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتوسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي.

٦ - وقد قدِّم الاستعراض التراكمي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٧ (DP/2017/15)، وأفاد هذا الاستعراض بأن النتائج الإنمائية للبرنامج الإنمائي هي على الطريق الصحيح، مع إحراز تقدم بشأن ٣٢ من بين النواتج البالغ عددها ٣٨ ناتجا، بما يمثل نسبة ٧٥ في المائة أو أكثر بالنسبة لمجموع النواتج المتوقعة بحلول عام ٢٠١٧. وبالنسبة إلى خمسة من النواتج الستة المتبقية تراوحت نسبة التقدم المحرز ما بين ٦٢ و ٧٤ في المائة للغايات المتوخاة لعام ٢٠١٧، وعزي ذلك إلى عوامل خارجية (من قبيل حالات التأخير في التمويل، والتغييرات في أولويات الحكومات أو النظراء، وحدوث كوارث طبيعية، وتدهور الحالة الأمنية) و/أو إدارة المخاطر بشكل دون المستوى الأمثل وتحديد أهداف غير واقعية. وتعتقد إدارة البرنامج الإنمائي أن كفاءة الأداء الإنمائي تعزى بنفس القدر إلى تدعيم السياسات المؤسسية ودعم البرامج وإلى التقدم الكبير المحرز في تحقيق المواءمة بين البرامج سواء على الصعيد القطري من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أو على المستوى المؤسسي من خلال الخطة الاستراتيجية، على نحو ما لوحظ ذلك أيضا في تقييم الفعالية المؤسسية. وكان من شأن تعزيز اتساق ونوعية البرامج أنه ساعد المنظمة على الوفاء بوعودها على الرغم من تزايد القيود على بيئة الموارد وتزايد هشاشة الظروف الاجتماعية والبيئية.

٧ - وإدارة البرنامج الإنمائي، من حيث التزامها ببناء ثقافة قائمة على النتائج من خلال تحسين نوعية البرامج والمشاريع، وإدارة البرامج القائمة على الأدلة، والمساءلة والتعلم، يسرها أن تقر بأنه وفقا

للاستقصاء المتعلق بالشراكات لعام ٢٠١٦، فإن ٦٦ في المائة من الشركاء يعتبرون أن البرنامج الإنمائي يقدم برامج عالية الجودة، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٥ في المائة على استقصاء عام ٢٠١٥، كما أعلن ٦٢ في المائة أنهم يعتقدون بأن البرنامج الإنمائي يطبق إطارا قويا يقوم على النتائج بزيادة ٦ في المائة عن استقصاء عام ٢٠١٥. كما زاد عدد الشركاء الذين يعتبرون أن البرنامج الإنمائي ينجز على أساس مبدأ ''القيمة لقاء المال'' كما أن فعاليته من حيث التكلفة زادت أيضا بنسبة ٥ في المائة.

النتائج والاستنتاجات المتعلقة بالنتائج الإنمائية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٨ - تنوه إدارة البرنامج الإنمائي مع التقدير بالاعتراف الواسع النطاق بالدور الحاسم للمنظمة وبإنجازاتها عبر مجالات التدخل والسياقات الإنمائية، وهي لا تزال ملتزمة بمواصلة التقدم نحو القضاء على الفقر، ومنع نشوب النزاعات، وبناء السلام، والقدرة على التكيف باعتبارها الركائز الأساسية للتنمية المستدامة. وقد أكدت الحكومات والشركاء على أهمية إدماج نهج التعميم والتسريع ودعم السياسات المتعلقة بخطة التنمية المستدامة في الخطط والبرامج الوطنية على نحو ما أكده التقييم. ومنذ آب/أغسطس ٢٠١٦، أنجز البرنامج الإنمائي ١٥ بعثة من بعثاته المتعلقة بهذا النهج، وهناك ١٧ بعثة أخرى سيتم الاضطلاع بها بحلول نهاية عام ٢٠١٧ مع زيادة المشاركة من جانب وكالات الأمم المتحدة والشركاء في التنمية.

٩ - وبالنظر إلى المشاركة المباشرة للبرنامج الإنمائي، فإن الإرشادات المتعلقة بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المعتمدة في عام ٢٠١٧ تدمج الاعتبارات المتعلقة بالتعميم والتسريع ودعم السياسات باعتبارها منهجية على نطاق المنظومة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بطريقة منهجية تعززها الأدلة وترتكز على النتائج.

١٠ - وعلاوة على ذلك، فإن اتساق السياسات وفعالية الدعم القطري، تمشيا مع قرار الجمعية ٢٤٣/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في صياغة خططها الاستراتيجية المقبلة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، فإن أربعة صناديق وبرامج، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أعلنت التزامها بالنهج التعاونية في المجالات الخمسة ذات الأولوية المتعلقة بالقضاء على الفقر؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وبناء السلام والحفاظ على السلام؛ وتغير المناخ؛ والبيانات المستدامة. ومن شأن نتائج العمل المشترك ورصد النتائج أن يكون لهما تأثيرهما على البرامج والمشاريع القطرية من أجل تعزيز الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مسارات التنمية المستدامة

١١ - إن إدارة البرنامج الإنمائي يسرها بالغ السرور أن تحيط علما بالنتائج الإيجابية للتقييم بشأن الدور الحاسم الذي يقوم به البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بالمساهمة في تحقيق النتائج البالغة الأهمية في ما يتعلق بالحد من الفقر في الخطة الاستراتيجية الحالية من خلال نهج متعدد الأبعاد يشمل تصميم وتنفيذ نظم الحماية الاجتماعية المستدامة؛ والمزاوجة بين الحد من الفقر والحماية البيئية لأغراض التنمية المستدامة؛ وزيادة الاستثمار في القدرات الإنتاجية؛ وتحسين إدارة المخاطر الاجتماعية والمخاطر التي يتعرض لها رأس المال الطبيعي. وعلى النحو المبين في التقرير عن تنفيذ توصيات التقييم المتعلق بمساهمة

البرنامج الإنمائي في الحد من الفقر (DP/2016/26)، الذي قدِّم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٦، فإن البرنامج الإنمائي عزز تعاونه مع المجتمع المدني بشأن المسائل المتعلقة بالفقر، بما في ذلك عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون المجتمع المدني، واعتمد نهجاً متعدد التخصصات يستهدف الحد من الفقر من خلال جميع البرامج والمشاريع.

١٢ - وتمثل استدامة النتائج التي يتيحها البرنامج الإنمائي، بما في ذلك من خلال إنشاء الوظائف ودعم سبل كسب الرزق، عنصرا هاما من عناصر معايير الجودة المستخدمة لتقييم البرامج والمشاريع بدءا من مرحلة التصميم إلى مرحلة الإغلاق. ويعد الأخذ بالتحليلات الجنسانية الصارمة في صياغة البرامج والمشاريع وإدراج نتائجها الجنسانية والمؤشر الجنساني المتعلق بها بمثابة متطلبات مؤسسية لتدخلات البرنامج الإنمائي. ويجري بصورة وافية رصد الالتزامات التي تعهدت بها الإدارة استجابة للتقييم المستقل لعام ٢٠١٥ بشأن مساهمة البرنامج الإنمائي في تحقيق المساواة بين الجنسين والتي أبلغ بها المجلس التنفيذي عن طريق التقرير السنوي لمدير البرنامج والتقرير المتعلق بتنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين. وفي إطار الاستراتيجية الجنسانية الجديدة للفترة من ٢٠١٨-٢٠٢١، سيواصل البرنامج الإنمائي العمل على تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع البرامج والمشاريع، والسعي إلى تحقيق الالتزامات المنصوص عليها في خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والاستعانة بالطابع الجنساني لغرض التشجيع على تغيير السلوك في كل من المجالين العام والخاص.

١٣ - وتسليماً من البرنامج الإنمائي بأهمية أن تستهدف التدخلات الإنمائية تحقيق نتائج مستدامة، فإن البرنامج قام، بالتشاور مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى، بإعداد منهجية لتحديد الفئات المستبعدة، ولتحسين استهدافها ضمانا لعدم تخلف أحد عن الركب. وسوف تستخدم هذه المنهجية في صياغة الأطر الجديدة للنتائج والموارد وللرصد المنتظم لجميع البرامج والمشاريع.

١٤ - وتود إدارة البرنامج الإنمائي أيضا أن توضح أن عملية إدراج الضمانات البيئية والاجتماعية في البرمجة كانت قد استهلت في عام ٢٠٠٨، قبل أن يضع مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ ضمانات في هذا الشأن. واستجابة لتقييم عام ٢٠١٠ بشأن مساهمة البرنامج الإنمائي في الإدارة البيئية لأغراض الحد من الفقر، والذي أشار إلى أن وضع ضمانات تتجاوز مرحلة الفرز من شأنه أن يعزز التنسيق الشامل لعدة قطاعات من أجل تقييم الفقر والحماية البيئية، قرر البرنامج الإنمائي استحداث ضمانات على النحو المبين في رد الإدارة. وقد تعمد البرنامج الإنمائي اعتماد معايير اجتماعية وبيئية قبل وقت طويل من قيام بقية منظومة الأمم المتحدة بذلك، وكان هذا هو أحد الأسباب التي مكنت البرنامج من الحصول على الاعتماد المبكر للصندوق الأخضر للمناخ. ويجري حاليا استعراض إجراءات الفرز الحالية لتحديد مدى استفادة تصميم البرامج من عملية الفرز وإلى أي مدى أدى إدماج المعايير إلى تحقيق المزيد من النتائج المستدامة.

١٥ - وقد دلل على التقييم الإيجابي لأداء البرنامج الإنمائي بوصفه الشريك المنفذ لمرفق البيئة العالمية الحصول على المنحة البالغة ٣,١٣ بلايين دولار التي ساعد البرنامج الإنمائي على إنفاقها في ١٤٣ بلدا؛ واستقطبت المنح مبلغا آخر قدره ١٤,١٢ بليون دولار في شكل تمويل مشترك، وبالتالي فقد تم استثمار ١٧,٢٥ بليون دولار في مجالات الأولوية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة لهذه البلدان خلال فترة الخطة الاستراتيجية.

١٦ - ولم يشمل التقييم ما قام به البرنامج الإنمائي من أعمال في ما يتعلق بتغير المناخ بما يتجاوز العمليات العالمية والإقليمية وتقديم الدعم للمساهمات المحددة وطنيا. ولربما قدم التقييم صورة أكمل لو أنه قدم تحليلا للعمل الشامل الذي اضطلع به البرنامج الإنمائي في مجال التكيف مع تغير المناخ، والغابات، وبخاصة في المجال البالغ الأهمية المتعلق بالصلة بين التخفيف من آثار تغير المناخ والطاقة، والحد من أخطار الكوارث، وأوضاع الانتعاش المتعلقة بالنزاعات.

الحكم الديمقراطي الشامل للجميع

١٧ - كان من دواعي سرور البرنامج الإنمائي أن يحصل على اعتراف قوي بما أسهم به في تحسين الحكم والعلاقة بين الدولة والمجتمع، بما في ذلك من خلال أشكال الحوار بمشاركة البرلمانات والحكومات والمجتمع المدني، ودعم الإصلاحات الديمقراطية، وتحسين الإدارة العامة، وتمكين السكان المحليين من الحصول على المعلومات العامة، ومن خلال مشاركة المواطنين، والمساءلة، وسيادة القانون، والنظم الانتخابية، وبناء السلام، وتقديم الخدمات الأساسية. وينوه البرنامج الإنمائي أيضا بالاستنتاج الذي خلص إليه التقييم بما مفاده أن توطيد الدعم لغرض منع نشوب النزاعات، وتعزيز الحكم الرشيد وبناء السلام في إطار وحدة واحدة قد مكَّن من الأخذ بنهج كلي إزاء بناء السلام ومنع نشوب النزاعات.

١٨ - وردا على ما خلص إليه التقييم من أن معالجة المسائل المتعلقة بالحكم الديمقراطي اتسمت في بعض الأحيان بالحذر الشديد، الأمر الذي أدى إلى ضياع بعض الفرص، فقد أبدت الإدارة رغبتها في أن توضح أن البرنامج الإنمائي يأخذ بالنهج الإنمائي في الاستجابة لأولويات البلدان، مع إيلاء الاحترام للملكية الوطنية وتعزيز القدرات المؤسسية والفردية من أجل الاعتماد الكامل للإصلاحات التي تقودها الأطراف الفاعلة الوطنية. ولدى القيام بذلك، فإن البرنامج الإنمائي يتوخى الاتساق مع مبادئ التعاون الإنمائي الفعال على النحو المبين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وفي خطة عمل أديس أبابا، والصكوك العالمية الأخرى. ولا ينبغي لتدخلات الحوكمة الحساسة إزاء الهشاشة والمدركة للأخطار أن ينظر إليها باعتبارها نُهجاً مغالية في الحذر أو أنها تعبر عن عجز في القيادة.

١٩ - وما خلص إليه التقييم من نتائج واستنتاجات بشأن الدور الحاسم الذي يؤديه البرنامج الإنمائي في النهوض بالحكم الديمقراطي باعتباره محركا أساسيا للنمو الشامل والتنمية البشرية والسلام والقدرة على التكيف إنما يوفر الأدلة اللازمة في هذا المجال من مجالات العمل.

بناء القدرة على الصمود

٢٠ - سيظل التزام البرنامج الإنمائي بالأخذ بنهج يقوم على المعرفة بالمخاطر هاديا له في مواصلة تشكيل وتنفيذ خطته الاستراتيجية وبرامجه ومشاريعه. وسوف تستفيد نظريات التغير بصورة منهجية من تحليل المخاطر، كما ستقوم التدخلات بإدماج المبادئ والنُّهج الحساسة إزاء الهشاشة. وسوف تظل إدارة المخاطر بدءا من مرحلة الوقاية وحتى مرحلة جهود الخفض والإنعاش تشكل صلب الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى السكان المحتاجين في مختلف البلدان بما يتمشى مع خطة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا. وسوف يستند هذا الدعم إلى الشراكات التي لا تكون محصورة في الهياكل المؤسسية على نحو ما تحقق في التصدي لأزمة فيروس إيبولا وفي تدخلات أخرى.

البرامج العالمية والإقليمية

٢١ - وفيما يتعلق بالنتائج والاستنتاجات التي خلص إليها التقييم بشأن البرامج العالمية والإقليمية، فإن الإدارة تقدر أهمية هذه الصكوك في تحديد موقع البرنامج الإنمائي، وما يقدمه من مساهمات في المنافع العامة على الصعيدين العالمي والإقليمي، وفي تمكين تحقيق التقدم الإنمائي على الصعيد القطري وصولا إلى تكامل النتائج. وتتيح هذه البرامج للبرنامج الإنمائي إمكانية المشاركة في الحوارات العالمية والإقليمية، وفي المشاورات المتعلقة بالبحوث والسياسات الإنمائية مع المنظمات الإقليمية والعالمية، وتقييم الفرص المتاحة لتقوية الصلات المتبادلة والقدرة على المنافسة في المدى الطويل.

٢٢ - وتعرب الإدارة عن تقديرها للنهج الذي اتبعه التقييم في استعراض أداء البرامج الإقليمية الخمسة معا، حيث أسفر هذا الاستعراض عن نتائج مفيدة لكل من فرادى المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد المؤسسي على الرغم من وجود اختلافات رئيسية في الحجم والمحتوى والأهداف فيما يتعلق بهذه البرامج.

٢٣ - وفيما يتعلق بالمسائل البرنامجية الشاملة لعدة قطاعات والفعالية التنظيمية، ما زال البرنامج الإنمائي ملتزما بتنفيذ ردود الإدارة على التقييمات ذات الصلة، وعلى تقييم الفعالية المؤسسية على النحو الذي أقره المجلس التنفيذي في مقرره ١٢/٢٠١٧.

المرفق

توصيات التقييم الرئيسية وردّ إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

التوصية ١

يجب أن يكون تقديم الدعم من أجل الوفاء بأهداف التنمية المستدامة مسألة شاملة بالنسبة لجميع المكاتب القُطرية للبرنامج الإنمائي. ومن الضروري الأخذ بنُهج متكاملة إزاء التنمية لتحقيق الأهداف، وينبغي اتباع هذه النهج حيثما كان ذلك ممكنا، مع مراعاة السياقات الوطنية وكفاءة التنفيذ.

رد الإدارة:

توافق إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على هذه التوصية. وسيواصل البرنامج الإنمائي دعمه للشركاء الوطنيين، ويوسع نطاق دعمه لهم، في إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية، من خلال بعثات نهج ''التعميم والتسريع ودعم السياسات''، وغيرها من أشكال الدعم، إلى جانب شركاء آخرين في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وسيقدم البرنامج الدعم في مجال السياسات للبلدان من خلال تطبيق الأدوات والمنهجيات الكمية التي يمكن أن تساعد الحكومات على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تحديد الأولويات وتنفيذ ''الأهداف''، بما يتماشى مع الأولويات ومع السياق، على الصعيد الوطني.

وبناء على طلب الحكومات، فإن البرنامج يلتزم بدعم البلدان في متابعة واستعراض التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تجرى في إطار العملية الرسمية التي تتوج بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

وفي أعقاب المبادئ التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المتعلقة بإعداد تقارير وطنية عن الأهداف الإنمائية للألفية يقودها البلد، وبناء على طلب الحكومات، فإن البرنامج الإنمائي يدعم إنتاج المجموعة الأولى من التقارير التي تتضمن استعراضات متعمقة على الصعيدين الوطني ودون الوطني لعمليات البلدان في رصد واستعراض تنفيذ الأهداف على الصعيد الوطني.

الإجراءات الرئيسية	*الإطار الزمني*	*الوحدة (الوحدات) المسؤولة*	*التتبع*	
			الحالة	*التعليقات*
نشر ودعم نهج ''التعميم والتسريع ودعم السياسات'' الذي تأخذ به مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في إطار الاستجابة للطلبات الوطنية، إلى جانب المجموعة الإنمائية، وسائر الشركاء الإنمائيين	مستمرة (منذ آب/أغسطس ٢٠١٦؛ عند الطلب)	مكتب السياسات ودعم البرامج؛ والمكاتب الإقليمية؛ والمنسقون المقيمون/الممثلون المقيمون		
بناء على طلبات من الحكومات، تقديم الدعم للبلدان في الجهود الرامية إلى متابعة واستعراض التقدم المحرز صوب تحقيق ''الأهداف''، من خلال استعراضات وطنية طوعية، وتقديم الدعم للتقارير القُطرية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.	مستمرة	مكتب السياسات ودعم البرامج والمكاتب الإقليمية، دعما للمنسقين المقيمين/الممثلين المقيمين		
التوصية ٢				

لا يزال الهدف الاستراتيجي الرئيسي للبرنامج الإنمائي – ألا وهو دعم أفقر الفقراء وأكثر أفراد المجتمع تهميشا – هدفا وجيها. وينبغي أن تهدف الموارد والبرامج المستقبلية إلى مساعدة البلدان على تسريع وتيرة تحقيق النتائج الإنمائية، ولا سيما بالنسبة إلى الذين تخلفوا عن الركب، استنادا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

رد الإدارة:

توافق إدارة البرنامج الإنمائي على هذه التوصية، وسيُقترح طموح خطة عام ٢٠٣٠ المتمثل في ''عدم تخلف أحد عن الركب'' كعنصر هام من عناصر الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨–٢٠٢١، بما في ذلك في الإطار المتكامل للنتائج والموارد. ويعتزم البرنامج تنفيذ هذه التوصية من خلال دعمه للشركاء

الوطنيين والمحليين بشأن أهداف التنمية المستدامة، وبوسائل منها الأدوات، وتعزيز الحلول الإنمائية التي يتم تحديدها من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتوطيد الشراكات التي تنطوي على إمكانيات قوية لتسخير التحوّلات، ودعم إنجاز خطة عام ٢٠٣٠ على أرض الواقع.				
استنادا إلى الممارسات والدروس المستفادة من خلال البرامج والمشاريع، مواصلة تطوير ودعم الإطار المفاهيمي والأدوات المرتبطة به من أجل اتباع نهج أكثر تكاملا وفعالية إزاء الفقر المتعدد الأبعاد.	مستمرة	الإطار المفاهيمي: مكتب السياسات ودعم البرامج؛ التنفيذ على نطاق المنظمة إعداد الأدوات: مكتب السياسات ودعم البرامج، بالتشاور مع المكاتب الإقليمية		
ستُدمج منهجية عامة لـ ''عدم تخلف أي أحد عن الركب''، من أجل تتبع الفئات المستبعدة، والسعي لتحقيق فوائد التنمية ودعم الوصول إليها، في جميع أطر النتائج والموارد للبرامج والمشاريع.	كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	مكتب دعم السياسات والبرامج، بالتشاور مع المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية		
التوصية ٣				
ينبغي للبرنامج الإنمائي الحفاظ على نطاقه العالمي. وينبغي أن تتواءم البرامج في البلدان المتوسطة الدخل مع أهداف التنمية المستدامة، وغيرها من الأطر العالمية، مع وضع الفئات الضعيفة من السكان في الصدارة، واغتنام الفرص المتاحة لزيادة تقديم المساعدة على المستويات دون الوطنية.				
رد الإدارة: توافق إدارة البرنامج الإنمائي على هذه التوصية. ويدعم البرنامج تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بالاقتران مع خطة عمل أديس أبابا، وكفالة أن تستفيد البلدان بشكل فعلي من جميع الموارد والوسائل المتاحة للنهوض بأهدافها الإنمائية. ومن خلال منهجيات مخصصة لتقييمات التمويل الإنمائي وحلول التمويل المتكاملة، فإن البرنامج يساعد الدول الأعضاء على وضع أطرها التمويلية الوطنية المتكاملة التي تربط بين التخطيط وإعداد الميزانية والشراكات وتعبئة الموارد على النحو المطلوب في خطة عمل أديس أبابا. وإن البرنامج الإنمائي، إذ يعترف بالتحديات النوعية التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل في مواصلة عملية التنمية في بيئة تمويل مختلفة اختلافا جوهريا، فإنه سينظر في مواصلة إجراء تقييمات لتمويل التنمية في البلدان متوسطة الدخل. ويُسترشد بالتوجيهات الجديدة بشأن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الصادرة في شباط/فبراير ٢٠١٧، لدى برمجة البرنامج الإنمائي في البلدان متوسطة الدخل، وهي تركز على المواءمة مع الأطر العالمية، ولا سيما خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وتمنح التوجيهات الأولوية لمبدأ ''ألاّ يتخلف أحد عن الركب''، ولاستراتيجيات التمويل التي تكفل استمرارية السعي في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيواصل البرنامج دعم توطين خطة عام ٢٠٣٠ باعتبارها محور تركيز رئيسي للدعم من خلال نهج ''التعميم والتسريع ودعم السياسات''.				
مواصلة دعم صياغة وتنفيذ أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي تعالج التحديات الخاصة بسياقات معينة ولا تخلف أحدا وراءها	مستمرة	المكاتب القطرية؛ وإعداد الأدوات: مكتب السياسات ودعم البرامج وبلورة مبادرة الشبكات الإقليمية المكاتب الإقليمية: وضع برامج قُطرية تتلاءم مع السياقات الوطنية وتكون متوائمة مع الخطة الاستراتيجية.		
إجراء تقييمات لتمويل التنمية ودعم وضع أطر تمويل وطنية متكاملة بما يتماشى مع خطة عمل أديس أبابا	مستمرة	مكتب السياسات ودعم البرامج، والمراكز الإقليمية، والمكاتب القطرية		

التوصية ٤

ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يشدد التركيز، في الخطة الاستراتيجية المقبلة، على قدراته وخدماته المتصلة بالتكيف مع تغير المناخ. ويوفر نطاق الخدمات التي يقدمها البرنامج الإنمائي على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وقدراته في مجال التخطيط للتنمية الحضرية والريفية، والحكم وتقييم المخاطر، والخبرة في إدارة الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء، وعمله خلال عقود في مجال حماية البيئة والحد من مخاطر الكوارث والتعافي، منبرا يمكن من خلاله مساعدة الحكومات الوطنية ودون الوطنية باقتدار على مواجهة هذا التحدي الإنمائي العالمي. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للروابط بين التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث.

رد الإدارة:

توافق إدارة البرنامج الإنمائي على التوصية وهي تعتزم توسيع نطاق عمله في مجال التكيف مع تغير المناخ، في إطار من التنسيق الوثيق والتآزر مع جهود الحد من مخاطر الكوارث. وحسبما أقر التقييم، فقد أُحرز تقدم جيد في الربط بين مجموعة الحد من مخاطر الكوارث ومجموعة التكيف مع تغير المناخ على الصعيدين القطري والإقليمي، وهو ما يمكن زيادة تنظيمه وإضفاء الطابع المؤسسي عليه في جميع أنحاء البرنامج الإنمائي.

واستجابة للطلبات المتزايدة لدعم الإجراءات المتعلقة بالمناخ والحد من مخاطر الكوارث، فقد قام البرنامج الإنمائي بالفعل بتعزيز المساعدة المقدمة إلى البلدان وتوسيع نطاقها من أجل إدماج التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في سياساتها وخططها واستراتيجياتها دون الوطنية/الوطنية. وتُبذل حاليا جهود ترمي إلى اتباع نهج متكاملة للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في مختلف البرامج والمشاريع الإقليمية والقُطرية. وسيعمل البرنامج، بوصفه ميسرا مشاركا للنهج الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالإجراءات المتعلقة بتغير المناخ، وعضوا في فريق الرؤساء المعني بتغير المناخ، وعضوا في الفريق الأساسي المعني بتغير المناخ، على زيادة إضفاء الصبغة المنهجية والمؤسسية على هذا النهج المتكامل في جميع السياسات والبرامج والمشاريع، وعلى ما يقوم به من عمل مع الوكالات الشريكة والجهات صاحبة المصلحة.

ويضطلع البرنامج بدور متزايد الأهمية في دعم البلدان من أجل تعبئة التمويل المتعلق بالمناخ، بوسائل منها الصندوق الأخضر للمناخ، من أجل اتخاذ إجراءات تكيفية لتحقيق تنمية قادرة على تحمل تغير المناخ. ويتبوأ البرنامج موقعا فريدا يؤهله للتعجيل بالخدمات في مجال التكيف، بالاستفادة من حافظته التي بلغ عمرها عقدا من الزمن، وهو يواصل توسيع قدراته التقنية. فعلى سبيل المثال، يجري الاضطلاع بتطوير مشاريع الصندوق الأخضر للمناخ عن طريق أفرقة عمل موسعة تضم خبراء من مختلف المجالات التقنية (الضمانات الاجتماعية والبيئية، والشؤون الجنسانية، والتحليل الاقتصادي) لدعم حجم ونطاق الاستثمارات المتعلقة بالتكيف التي تتطلع إليها البلدان. وسيواصل البرنامج توسيع قائمة خبرائه لتقديم الخدمات المتعلقة بالتكيف على الصعد العالمي والإقليمي والوطني.

وضع اتفاقات طويلة الأجل لقائمة الخبراء بما في ذلك علماء في المناخ، وأخصائيون في مجال الضمانات، وخبراء في الشؤون الجنسانية، واقتصاديون، وخبراء في مجال وضع المقترحات، ومختلف الخبراء المتخصصين.	تموز/يوليه ٢٠١٨	مكتب السياسات ودعم البرامج، بالتشاور مع المكاتب الإقليمية		
وضع ونشر الصيغة النهائية لمشروع مذكرة الاستراتيجية المتكاملة المتعلقة بتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث والطاقة المستدامة، من أجل صياغة النهج العام للبرنامج الإنمائي وعرض تقديم خدمات متكاملة على المستويات العالمي والإقليمي والقطري.	أوائل عام ٢٠١٨	مكتب السياسات ودعم البرامج، بالتشاور مع المكاتب الإقليمية		
وضع الصيغة النهائية لمشروع أداة للممارسين بشأن إدماج الحد من أخطار الكوارث/التكيف مع تغير المناخ في التخطيط الإنمائي وإعداد الميزانية وتعزيز شبكة الممارسين والشبكات المعرفية ذات الصلة	أوائل عام ٢٠١٨	مكتب السياسات ودعم البرامج، بالتشاور مع المكاتب الإقليمية		

التوصية ٥				
ينبغي للبرنامج الإنمائي، تسليما منه بأن الحوكمة أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أن يضطلع بدور استباقي في دعم الأخذ بنُهج قائمة على الحوكمة القطاعية، وأن يكون أكثر إقناعا في الترويج للإصلاحات على صعيد الحوكمة الديمقراطية.				
رد الإدارة: تحيط إدارة البرنامج الإنمائي علما بالتوصية وتوافق على أن الحوكمة أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويسعى البرنامج إلى أن يكون سبّاقا في دعم نُهج الحوكمة القطاعية وأن يكون مقنعا في تعزيز إصلاح الحوكمة الديمقراطية، مع التسليم الكامل بأن دعمه للإصلاحات يقوم على أساس طلبات من جانب الحكومات الوطنية، بما يتماشى مع السياقات والأولويات الوطنية. ويستند عمل البرنامج في مجال الحوكمة إلى شراكات ابتكارية واسعة وطويلة الأمد مع جهات فاعلة على المستويات الدولي والوطني والمحلي لتهيئة بيئة مواتية لتحقيق السلام والتنمية المستدامين، مع الجهات الفاعلة الدولية والوطنية والمحلية، من أجل تهيئة بيئة مواتية يتسنى فيها ترسيخ السلام والتنمية المستدامين. فعلى سبيل المثال، يشكل مركز التنسيق العالمي للمجالات المتعلقة بالشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية إحدى الآليات الرئيسية التي يستخدمها البرنامج الإنمائي لتقديم المساعدة المنسقة في مجال سيادة القانون. إن الآلية، التي يشارك في رئاستها البرنامج الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام، تضم هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، من أجل تيسير التخطيط المشترك والبرمجة المشتركة وتعبئة الموارد في خدمة المنظومة بأسرها. ويعمل البرنامج أيضا مع إدارة الشؤون السياسية بشأن منع نشوب النزاعات والمساعدة الانتخابية.				
القيام، من خلال المشاركة في بعثات نهج ''التعميم والتسريع ودعم السياسات'' وتقديم الدعم لخطة أهداف التنمية المستدامة، بتحديد نقاط الانطلاق لنهج مبتكرة في مجال الحوكمة القطاعية، والفرص الجديدة التي تمكن من إعادة تنظيم الدعم البرنامجي في مجال الحوكمة الديمقراطية ومنع النزاعات، بوصفها عاملا مساعدا رئيسيا من عوامل أهداف التنمية المستدامة	مستمرة	مكتب السياسات ودعم البرامج، بالتشاور مع المكاتب الإقليمية، والمنسقين المقيمين/الممثلين المقيمين، والمكاتب القُطرية		أُطلقت، في عام ٢٠١٧، مجموعة أدوات التقييم الذاتي المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي/البرنامج الإنمائي، المعنونة بـ ''البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة''، والدليل المشترك بين البرنامج الإنمائي/المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد/البنك الإسلامي للتنمية، المعنون بـ ''دور البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة''. ومن المقرر أن يتم التنفيذ عن طريق البرمجة البرلمانية لتعزيز العمل المتعلق بالمناخ[(١)]؛ والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والنهوض بالأولويات الإنمائية المواضيعية أخرى.
القيام، من خلال الشراكة بين البرنامج الإنمائي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بتوسيع نطاق الدعم	مستمرة	مكتب السياسات ودعم البرامج، بالتشاور مع المكاتب الإقليمية والمنسقين المقيمين/الممثلين المقيمين	قيد التنفيذ	تم، في عام ٢٠١٧، التوقيع على خطاب نوايا بين الشركاء لتوسيع نطاق الدعم المشترك المقدم للمؤسسات الوطنية

(١) انظر https://erc.undp.org/evaluation/evaluations/detail/8847، تقييم مساهمة المفوضية الأوروبية في مشروع العمل البرلماني بشأن الطاقة المتجددة، الذي خلص إلى أن المشروع له دور رئيسي في وضع شرط الاستدامة في دستور تونس الجديد، وفي مضاعفة ميزانية الطاقة المتجددة في الهند في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤؛ وفي إنفاذ سلطة تطوير الطاقة المستدامة في بنغلاديش.

المشترك المقدم للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بوصفها هيئات مستقلة رئيسية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وضمان عدم تخلف أحد عن الركب.		والمكاتب القُطرية		لحقوق الإنسان، وتمت صياغة مشروع نهج للبرمجة

التوصية ٦

ينبغي أن يُسترشد بتحليل القدرات المؤسسية على الصعيد الوطني في برامج الحكم التي يضطلع بها البرنامج في البلدان المتضررة من النزاع. ولا بد للدعم المقدم في مجال الحكم أن يكون موجها نحو المهام الحكومية الهامة التي لا غنى عنها لتحقيق الاستقرار. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يدعم، على نحو أكثر استراتيجية، الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وما يتصل به من اتفاقات حكومية دولية بشأن بناء السلام وبناء الدولة.

رد الإدارة:

يولي البرنامج الإنمائي اهتماما خاصا لهذه التوصية في خطته الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، التي يجري إعدادها حاليا. وبالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية للهدف ١٦ بالنسبة لخطة عام ٢٠٣٠ بأكملها، فإن للبرنامج دورا فعالا في إطلاق التحالف العالمي للإبلاغ عن التقدم المحرز في تعزيز بناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع، الذي يضم الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص، مدعومة بمجموعة من الكيانات الشريكة للأمم المتحدة. ويشارك البرنامج أيضا بشكل وثيق في تجريب رصد الهدف ١٦ بالتعاون مع شراكة الحكومات المفتوحة، ومجتمع الديمقراطيات.

وسيواصل البرنامج الإنمائي، إدراكا منه للترابط بين برنامجي السلام والتنمية، المشاركة في شبكات دولية، من قبيل الشبكة الدولية المعنية بحالات النزاع والهشاشة، والحوار الدولي المتعلق ببناء السلام وبناء الدولة، وعلاقته الاستراتيجية مع المجموعة الموسعة للبلدان السبعة، التي قامت بالتوقيع على مذكرة للتفاهم في عام ٢٠١٦. وفي إطار تلك المشاركة، فقد وضع البرنامج، في عام ٢٠١٦، خطة ''الجهوزية لأهداف التنمية المستدامة''، وعرض البرنامج الإنمائي بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الحالات الهشة. وسيواصل البرنامج الدعوة إلى ''الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة'' على الصعيد الدولي، وكذلك على الصعيد القُطري، وتعزيز مبادئ ''الخطة الجديدة'' في مجال تنسيق المعونة، واستخدام النظم القُطرية، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وخطة الحفاظ على السلام، وجهود بناء السلام وبناء الدولة.

وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، أنجزت الأمم المتحدة والبنك الدولي أول إطار تشخيصي مشترك بشأن المهام الحكومية الأساسية في البيئات الهشة والمتضررة من النزاعات، وأطلقته بشكل رسمي، حيث يقوم البرنامج بدور قيادي فيه ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة. ويتضمن الإطار مجموعة من المبادئ المشتركة لتقييم المهام الحكومية الهامة الأساسية التي لا غنى عنها لتحقيق الاستقرار ولعمليتي بناء السلام وبناء الدولة. والهدف منه هو إجراء تقييم أولي للقضايا الرئيسية والأولويات ونقاط الانطلاق حول المهام الحكومية الأساسية الست، وهي: التنسيق التنفيذي في مركز الحكومة، والحكم المحلي، وإدارة المالية العامة، والخدمة المدنية، والقطاع الأمني، وإدارة المعونة. ويقدم البرنامج بالفعل الدعم في عدد من البلدان على أساس التشخيص، بما في ذلك جمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، وليبيا، وتجري حاليا مناقشات أولية بشأن تطبيق بعض الجوانب في الكاميرون واليمن. ويعمل البرنامج من خلال المنتدى المشترك بين الوكالات المعني بالمهام الحكومية الأساسية (الذي يشترك في رئاسته البرنامج الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية) من أجل ترسيخ هذا الإطار في عمليات التقييم والتخطيط القائمة، من قبيل تقييمات التعافي وبناء السلام، والتحليلات الإنمائية المتصلة بالنزاعات.

مواصلة المشاركة في المحافل الدولية المعنية ببناء السلام وبناء الدولة.	مستمرة	مكتب السياسات ودعم البرامج (وحدة التمركز الاستراتيجي، ووحدة الحوكمة وبناء السلام)		
تطبيق الإطار التشخيصي للمهام الحكومية الأساسية في البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات	مستمرة	مكتب السياسات ودعم البرامج/وحدة الحوكمة وبناء السلام، بالتعاون مع المكاتب الإقليمية، والمنسقين المقيمين/الممثلين المقيمين، والمكاتب القُطرية		

التوصية ٧

ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يحتفظ بالقدرة على الصمود باعتبارها مجالا قائماً بذاته للعمل بموجب الخطة الاستراتيجية المقبلة بحيث يجد أصحاب المصلحة هذه المتبقية مجالاً رئيسياً لتقديم خدمات البرنامج. ومن أجل تعزيز الاتساق بين الدعم الذي يقدمه البرنامج للحد من مخاطر الأزمات والتعافي منها، ينبغي له أن يواصل تحسين أدوار كل من مكتب السياسات ودعم البرامج ووحدة الاستجابة للأزمات ونطاق الخدمات التي يقدمانها.

رد الإدارة:

يوافق البرنامج الإنمائي على هذه التوصية وسينظر في النهج الذي يتبعه لبناء القدرة على الصمود في الخطة الاستراتيجية المقبلة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وذلك بناءً على نتائج وتوصيات تقييم خارجي للدروس المستفادة من الدور الذي يؤديه في تنسيق التعافي المبكر. وسيُعاد النظر في النهج الذي يتبعه البرنامج إزاء تنسيق عملية الإنعاش المبكر في ضوء الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات ولطريقة العمل الجديدة.

ويحيط البرنامج الإنمائي علما بالتوصية المتعلقة بتعزيز اتساق الدعم الذي يقدمه لمنع الأزمات والتعافي منها، مع التسليم بأن التفاصيل بشأن الإصلاحات المحتملة لهيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن وللمنظومة الإنمائية الأوسع سترشد أيضا البرنامج الإنمائي فيما يضطلع به من عمل في هذه المجالات.

استعراض أية آثار مالية وتنظيمية وهيكلية ناجمة عن الخطة الاستراتيجية الجديدة، وأولويات الأمين العام وإصلاحاته الأوسع نطاقا للأمم المتحدة من أجل ضمان اتباع البرنامج الإنمائي لنهج قوي ومتماسك ومتكامل وتتوفر له الموارد الجيدة لمنع حدوث الأزمات والتصدي لها والتعافي منها.	الربع الأول من عام ٢٠١٨	المكتب التنفيذي/مكتب السياسات ودعم البرامج/وحدة التنسيق والسجلات/المكاتب الإقليمية		

التوصية ٨

ينبغي أن يعزز البرنامج الإنمائي تنفيذ سياساته الجنسانية باتخاذ التدابير اللازمة لضمان التمويل الكافي لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مجالات البرنامج. وينبغي ألا يقتصر العمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على فريق جنساني فحسب، بل أن يضمن امتلاك جميع البرامج الكبيرة لخبرات متخصصة في المسائل الجنسانية. ومن الضروري أن يولى اهتمام خاص لمجالات مثل البيئة والطاقة والاستجابة للأزمات التي ما يزال تعميم مراعاة المنظور الجنساني فيها ضعيفاً.

رد الإدارة:

يوافق البرنامج الإنمائي على هذه التوصية ويعتزم تناولها في الاستراتيجية المقبلة للمساواة بين الجنسين التي ستتضمن هيكلاً جنسانياً أمتن وآليات أقوى للمساءلة والتزامات ميزانوية، بالإضافة إلى أهداف الإبلاغ. وسيتم الإبلاغ عن التقدم المحرز عبر لجنة معززة معنية بالتوجيه والتنفيذ في مجال الشؤون الجنسانية ومن خلال التقرير السنوي الذي يقدم إلى المجلس التنفيذي. وسينصب التركيز على تعزيز الشراكات مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وغيرها من الشركاء التقنيين من أجل التوصل إلى نتائج جنسانية في جميع المجالات البرنامجية.

وضع الاستراتيجية الجديدة للمساواة بين الجنسين لإدراج الإجراءات الموصى بها وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في المجالات المواضيعية وتقديمها إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٨ بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١	كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	مكتب دعم السياسات والبرامج/الفريق المعني بالمساواة بين الجنسين		

التوصية ٩

ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يتخذ نهجاً أكثر انتظاماً إزاء التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأن يختار مجالات محددة وشركاء معينين لتوسيع نطاق هذا التعاون.

رد الإدارة:

يوافق البرنامج الإنمائي على هذه التوصية ويتعهد بتعزيز نهجه المنتظم إزاء التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال الاستفادة من الفرص التي تتوفر من جراء تنفيذ الاستراتيجية المؤسسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وسيسهم، من خلال أدواره الاستراتيجية (وسيط لتوفير المعارف وبانٍ للقدرات وميسر للشراكات)، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر تقييم التحديات التي تواجه البلدان النامية بصورة مستمرة، والقيام على نحو منهجي بتعزيز التبادلات والشراكات، ودعم أُطر السياسة العامة والقدرات المؤسسية، وتحفيز البحوث الموجهة لإغناء حوارات السياسات العالمية والاعتماد بدرجة أكبر على البرمجة القطرية باعتبارها وسيلة فعالة للاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل البرنامج تقديم الدعم لنظام الأمم المتحدة الإنمائي عبر استضافة مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

تعزيز وضع برامج قطرية من أجل كفالة الإدماج المنهجي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في جميع الأطر البرنامجية بوصفه عاملا تمكينيا للتقدم المحرز نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة.	توفير تدريبات وتوجيهات منتصف عام ٢٠١٨ للمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية، وفيما بعد لكل دورة وثائق للبرامج القطرية حتى نهاية عام ٢٠٢١	الفريق المعني بالأثر الإنمائي التابع لمكتب السياسات ودعم البرامج وأمانة لجنة تقييم المشاريع في المقر بدعم من المكاتب الإقليمية		
وضع وتنفيذ مجموعة من تدابير الدعم من أجل تعزيز القدرات الوطنية على توفير التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتوسيع نطاقه استنادا إلى الأنماط القطرية	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩	الفريق المعني بالأثر الإنمائي التابع لمكتب السياسات ودعم البرامج بالتشاور مع المكاتب الإقليمية		

التوصية ١٠

ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يحول البرنامج العالمي إلى خط خدمات لدعم وظائف الموظفين على المستويين العالمي والإقليمي، ذلك لأن إنجازاته المشتركة وحدوده غير الواضحة تجعله غير ملائم كبرنامج محدد.

رد الإدارة:

تحيط إدارة البرنامج الإنمائي علماً بهذه التوصية. وسيتواصل استعراض مدى أهمية ودور الأدوات البرنامجية، بما فيها البرامج العالمية والإقليمية في السنة (السنوات) المقبلة. وسيتولى البرنامج الإنمائي دراسة فكرة تحويل البرنامج العالمي الحالي إلى خط للخدمات باعتبارها إحدى الخيارات المطروحة للمضي قدما.

البحث عن خيار عملي وانتقاؤه وتقديم الوثائق المطلوبة إلى المجلس التنفيذي	بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	مكتب السياسات ودعم البرامج، ومكتب الخدمات الإدارية، والمكتب التنفيذي		

التوصية ١١

ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يحدد التخصصات في إطار مجالات عمله المتعلقة بالتنمية المستدامة والحوكمة والقدرة على التكيف. فمن شأن هذا الأمر أن يساعد في بناء الخبرات التقنية على المستوى العالمي وفي تركيز موارده على بناء القدرات في تلك المجالات.

رد الإدارة:

توافق إدارة البرنامج الإنمائي على هذه التوصية. ويلتزم البرنامج بالاستعانة بخبرات تقنية ذات مستوى عالمي في مجالات التنمية المستدامة والحوكمة

والقدرة على التكيف. وبمجرد أن يقر المجلس التنفيذي الخطة الاستراتيجية الجديدة في وقت لاحق من هذا العام، سيحدد البرنامج القدرات المتخصصة اللازمة لتنفيذ هذه الأولويات المعلنة على أفضل وجه وسيدعم المكاتب القطرية للاستجابة لأولويات الشركاء الوطنيين. وتطلب استراتيجية البرنامج الإنمائي لإدارة المعارف، التي يعترف التقييم بأنها ''شاملة'' وتوفر ''قدراً كبيراً من التركيز الذي يعتبر بمثابة تيسير للمعارف والتعلم''، إلى البرنامج أن يستفيد من إدارة المعارف لتحديد المواهب والخبرات وتنميتها وتعبئتها وإدارتها بطرق تمكن المنظمة من الاستفادة من مجموعة من الممارسين والخبراء المؤهلين في أي وقت من الأوقات، ومن تعبئة الموظفين من أجل توفيرهم للمبادرات المخصصة والمشاريع الافتراضية. وتحقيقاً لهذه الرؤية، يستثمر البرنامج الإنمائي في وضع آلية محسنة وفعالة من حيث التكلفة لحصر خبرات الموظفين وتتبعها على نطاق المنظمة. ومن خلال تحسين نُبذ الموظفين وطرائق البحث عنهم، يهدف هذا العرض إلى مساعدة الموظفين والمديرين على تحديد الخبرات بسرعة ومنهجية. وسيتيح هذا الأمر أيضا إمكانية تتبع الخبرات لتقييم مواطن القوة والضعف من أجل بناء وتعزيز القدرات حيثما لزم الأمر. وستواصل المكاتب الإقليمية وضع مجموعات أدوات لأهداف التنمية المستدامة وتنفيذها، والاستثمار في قدرات موظفي البرنامج الإنمائي والشركاء الآخرين من خلال تنظيم دورات تدريبية وعقد اجتماعات للممارسين، وأنشطة أخرى.				
استعراض الخبرة التقنية للبرنامج الإنمائي إزاء الأولويات المحددة في الخطة الاستراتيجية الجديدة والمتوائمة مع أهداف التنمية المستدامة ووضع خطة عمل من أجل التدريب والتعلم لسد أية ثغرات في القدرات الناشئة.	منتصف عام ٢٠١٨	مكتب السياسات ودعم البرامج/وحدة الحوكمة وبناء السلام مكتب السياسات ودعم البرامج/وحدة التنمية المستدامة مكتب السياسات ودعم البرامج/وحدة تغيُّر المناخ والحد من مخاطر الكوارث بالتشاور مع المكتب التنفيذي والمكاتب الإقليمية		
مواصلة استحداث نظامٍ لحصر خبرات الموظفين والبحث عنها (''PeopleSearch'') لتمكين المكاتب من تحديد مواقع الخبراء المتخصصين بسهولة والبرنامج الإنمائي من تقييم الخبرات على الصعيد العالمي مقابل المجالات ذات الأولوية.	الربع الأول من عام ٢٠١٨	مكتب السياسات ودعم البرامج/الفريق المعني بالأثر الإنمائي مكتب الخدمات الإدارية/مكتب خدمات تنظيم المعلومات، مكتب الموارد البشرية		
التوصية ١٢				
ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعيد تقييم أدوار المراكز الإقليمية واستدامتها المالية من خلال السعي لجعلها مراكز تفوق في مجال الابتكار والتعلم بينما يوسع نطاق التعاون والشراكات مع المؤسسات الإقليمية. وينبغي الحد من التداخل بين البرمجة الإقليمية والقطرية.				
رد الإدارة: تحيط إدارة البرنامج الإنمائي علما بهذه التوصية وستتولى استعراض الاستدامة المالية للمراكز الإقليمية وأدوارها خلال الخطة الاستراتيجية المقبلة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.				
استعراض الاستدامة المالية للمراكز الإقليمية	الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١	المكتب التنفيذي/المكاتب الإقليمية/مكتب السياسات ودعم البرامج		

التوصية ١٣				
يمكن للبرمجة الإقليمية، إذا حُددت بشكل أفضل، أن تكون أداة قيِّمة لتحديد أولويات التعاون الإقليمي للبرنامج الإنمائي وتنظيم هذا التعاون وتقديم الدعم إلى المكاتب القطرية. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يطور برامجه الإقليمية لتصبح بمثابة أُطر إقليمية تحدد المسائل الإقليمية التي ينبغي تناولها والنُهج التي يتعين اتباعها. ومن أجل الاستفادة إلى أقصى حد من الأنشطة التي ينفذها البرنامج على الصعيد الإقليمي وتمكينه من تقديم مساهمة مجدية، ينبغي زيادة التركيز على عدد مختار من المجالات على الصعيد الإقليمي. ولكي تكون البرامج الإقليمية فعالة، ينبغي أن تكون الأنشطة التي يُنظر فيها واقعية وتولي الاهتمام الكافي للمبادئ الإقليمية.				
رد الإدارة:				
توافق الإدارة على التوصية بأنه ينبغي تطوير البرامج الإقليمية لتصبح بمثابة أطر تحدد القضايا الإقليمية التي ينبغي معالجتها والنهج التي يتعين اتباعها في عدد مختار من المجالات دعما لخطة تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.				
صياغة البرامج الإقليمية في الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١، بالاسترشاد بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ستدعم المنافع العامة الإقليمية الواضحة والمحددة	كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	المكاتب الإقليمية		
التوصية ١٤				
ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يروج لثقافة قائمة على النتائج تشجع على التفكير النقدي والتعلم التنظيمي المستمر من أجل تحسين النتائج والفعالية المؤسسية.				
رد الإدارة:				
توافق إدارة البرنامج الإنمائي على هذه التوصية. ووفقاً لما أشار إليه المجلس التنفيذي في العديد من القرارات، فقد أحرز البرنامج الإنمائي تقدما هاماً في تعزيز قدراته التحليلية. ومن أجل بناء ثقافة قوية وقائمة على النتائج في المنظمة بأسرها، سيتولى البرنامج الإنمائي تبسيط هيكله للنتائج ونظاميه للإبلاغ وتحليل الأداء على نحو يسمح لجميع أقسام المنظمة بالاستفادة من النتائج والأدلة في التعلم واتخاذ القرارات الاستراتيجية. وخلال دورة الخطة الاستراتيجية الحالية، وضع البرنامج الإنمائي نظاماً متكاملاً للتخطيط المؤسسي لإدارة البرنامج وإغناء التحليلات في مجالي التنمية والأداء المؤسسي. وكانت قوة إدارة برامج البرنامج الإنمائي ملموسة تماماً في مراجعة أداء الإدارة القائم على النتائج التي أجراها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في عام ٢٠١٦، الذي صنف النظام بأنه مرضياً، وهو أعلى وأول تصنيف يمكن الحصول عليه للإدارة القائمة على النتائج. ولكي تتوافر المعلومات اللازمة لاستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، أجرى البرنامج الإنمائي أيضا تحليلات للدروس المستفادة من التقارير السنوية الموجهة نحو النتائج وللتقييمات اللامركزية. وجرى نشر كامل لهياكل أساسية محسنة لتبادل المعارف؛ واستئناف تشغيل مكتبة البرنامج الإنمائي العامة للمنتجات المعرفية إلى جانب آليات جديدة لتقييم نوعيتها ونطاقها وتأثيرها ضمن هذا الإطار الزمني للخطة الاستراتيجية. ومن أجل ضمان إدارة البرامج والتقييم الذي يدعم التعلم، يعمل البرنامج الإنمائي على: (أ) تصميم أداة لجمع الدروس المستفادة الجيدة في النظام المؤسسي ومركز الموارد التقييمية؛ (ب) وتعزيز التبادل والتعلم من خلال شبكات معرفية أعيد إطلاقها في الآونة الأخيرة ومنبر محسن للتواصل عبر شبكات اجتماعية مؤسسية، بالإضافة إلى شبكة الأمم المتحدة الموحدة المنشأة حديثا للتعلم والتبادل والتعاون بين الوكالات (وفقا لتوصية الاستعراض الشامل للسياسات)؛ (ج) وتوفير ما يلزم من التدريب المتفرغ والتوعية لتمكين الموظفين من تسخير هذه الآليات بطريقة فعالة للتعلم وتبادل المعارف. وقد اتخذ البرنامج الإنمائي خطوات عملية لتفعيل التعلم الذاتي من التجارب، ومن الأمور الناجحة وغير الناجحة، عن طريق إنشاء مرفق الابتكار في عام ٢٠١٤. ومن العناصر الرئيسية لمهمة هذا المرفق هي توفير رأس مال المجازفة والخدمات الاستشارية للمكاتب القطرية لاختبار النهج الجديدة في حل المشاكل الإنمائية. ويوثق مرفق الابتكار النجاحات والتعلم والدروس في استعراضاته السنوية ومن خلال المدونات الإلكترونية المنتظمة الواردة من المكاتب المدعومة من المرفق.				
ترشيد نظم رصد النتائج والإبلاغ عنها وتحليلها بما يسمح لجميع الوحدات بالنظر في النتائج المحققة على نطاق البرنامج الإنمائي وبيانات موارده وتحليلها (حسب نتائج/نواتج الخطة الاستراتيجية، والبلدان، والأنماط القطرية، وما إلى ذلك) تحقيقاً	الربع الثالث من عام ٢٠١٨	الفريق المعني بالأثر الإنمائي التابع لمكتب السياسات ودعم البرامج والمكتب التنفيذي		

لأغراض التعلم واتخاذ القرارات				
تعزيز الأدوات والقدرات التحليلية للبرنامج الإنمائي من أجل ضمان اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة على الصعيدين المؤسسي والإقليمي وصعيد المكاتب القطرية	الربع الرابع من عام ٢٠١٩	الفريق المعني بالأثر الإنمائي التابع لمكتب السياسات ودعم البرامج والمكتب التنفيذي		
التوصية ١٥				
ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يزيد إشراك مكتب الموارد البشرية في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية، ولا سيما في إعادة التنظيم المؤسسي في المستقبل. وبالنظر إلى التعقيد المتزايد في تنفيذ البرامج، والعمل المشترك بين الوكالات والتعاون مع طائفة من الشركاء بما في ذلك المجتمع المدني، ينبغي أن تولى الأولوية للاستثمار في كل من تنمية المهارات في مجال القيادة، وإدارة العلاقات والإدارة على نطاق النظم المعقدة.				
رد الإدارة: توافق إدارة البرنامج الإنمائي على هذه التوصية. والبرنامج ملتزم بكفالة الأهمية المحورية لمسائل الموارد البشرية، بما في ذلك تمثيل مكتب الموارد البشرية في المراحل الأولى من عملية صنع القرار.				
في عام ٢٠١٧، ركز برنامج تدريبي للممثل المقيم المعين حديثا على تنمية القدرات القيادية في البيئة المعقدة وعلى التعاون مع الشركاء.	عام ٢٠١٧	مكتب الموارد البشرية	أُنجزَ	
تستثمر برامج تنمية المهارات القيادية في كل من تطوير المهارات في مجال حل المشاكل المعقدة وإقامة العلاقات والشراكات مع المديرين والمشرفين. ويتعين على المشرفين والمديرين تطوير المهارات في مجالات منها حل المشاكل المعقدة وإقامة العلاقات وبناء الشراكات.	التنفيذ جار			برنامج تنمية المهارات القيادية الأول/الثاني (قائم) برنامج تنمية المهارات القيادية الثالث (٢٠١٨)
التوصية ١٦				
ينبغي للبرنامج الإنمائي الانتقال من الميزنة السياسية إلى ميزنة قائمة على المزيد من المخاطر والنتائج، لربط النتائج بالموارد بمزيد من الفعالية. وسيساعد ذلك على تعبئة الأموال وتحسين إبراز ثغرات الاستثمار للجهات المانحة. ويخضع البرنامج للمساءلة عن وضع خطة استراتيجية مؤسسية دون موارد كافية ويمكن التنبؤ بها. وينبغي له العمل مع الممولين والتأثير على المجموعات للتوعية بالآثار غير المقصودة للتخفيضات في التمويل الأساسي. وينبغي أن ينصب التركيز على التآزر بين الجهات المانحة للعمل معا بمزيد من الفعالية بشأن النُهج المتكاملة المتعددة الأبعاد لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع الإسهام في أولويات الشركاء القطرية.				
رد الإدارة: توافق إدارة البرنامج الإنمائي على هذه التوصية. ومن أجل إقامة صلات متينة بين النتائج والموارد، سيُعزز البرنامج الإنمائي عملية ميزنته القائمة على النتائج من خلال تحليل الطلب (من وثائق البرامج القطرية) والعرض (من الوثائق المنتظرة ومعلومات الجهات المانحة). ومن أجل تحسين تحليل الموارد المستثمرة والنتائج المحققة، سيقيم البرنامج الإنمائي صلة وثيقة بين أهداف مؤشر الإطار المتكامل للنتائج والموارد وخطة الموارد في الميزانية المتكاملة، الأمر الذي سيمكن المنظمة من تحليل فجوات الاستثمار وتيسير الحوار مع أصحاب المصلحة.				
وضع خطوط أساس ومعالم رئيسية وأهداف لمؤشرات الإطار المتكامل للنتائج والموارد من خلال الربط بين هذه الخطوط والمعالم والأهداف وبين خطة الموارد المؤسسية	الربع الأول من عام ٢٠١٨	مكتب السياسات ودعم البرامج/الفريق المعني بالأثر الإنمائي، ومكتب الخدمات الإدارية/مكتب إدارة الموارد المالية والمكتب التنفيذي		

تحليل الموارد المستثمرة والنتائج المحققة لتحديد الفجوات الاستثمارية أثناء استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية	الربع الأول من عام ٢٠١٩	مكتب السياسات ودعم البرامج/الفريق المعني بالأثر الإنمائي، ومكتب الخدمات الإدارية/مكتب إدارة الموارد المالية والمكتب التنفيذي		
تمشيا مع الاستراتيجية المؤسسية لإدارة الموارد للخطة الاستراتيجية الجديدة، وُضعت استراتيجية قائمة على الشراكة ومخطط لها بصورة مسبقة لتعبئة الموارد في إطار إعداد البرامج من أجل تحديد الثغرات في الموارد التي تعد بالغة الأهمية لتحقيق نتائج البرنامج، والجهود المبذولة مع الشركاء الممولين بناءً على الفجوة الاستثمارية.	الربع الأول من عام ٢٠١٨	مكتب السياسات ودعم البرامج/الفريق المعني بالأثر الإنمائي ومكتب العلاقات الخارجية والدعوة		